

Distr.: General
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠: الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتحول الهيكلي

حدث خاص رفيع المستوى للأونكتاد الثالث عشر

عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، بالدوحة، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- عقد الحدث الرفيع المستوى الخاص بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، المعروف أيضاً باسم برنامج عمل اسطنبول واشترك في تنظيمه الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشارك في رئاسته كل من الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، السيد شيخ سيدي ديارا. وكان من بين المحاورين وزير التجارة والصناعة في رواندا، السيد فرانسوا كانيمبا؛ ونائب وزير خارجية بنغلاديش، السيد محمد ميجارول قيس؛ ووزيرة التجارة والصناعة في بوتسوانا، السيدة دركاس ماكغاتو - مالميسو؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الرأس الأخضر، السيد خوسي لويس روشا؛ وسفير فانواتو لدى الاتحاد الأوروبي، السيد روي م. جوي؛ ووزير التعاون الإنمائي في بلجيكا، السيد بول مانبييت؛ وممثل تركيا الدائم الجديد لدى منظمة التجارة العالمية، السيد سليم كونيرالب.

ومثّل المحاورون والمعلقون في الحدث البلدان التي تحرز تقدماً نحو عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً (رواندا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبنغلاديش)، وتلك التي أوصى بإخراجها منها بحلول عام ٢٠١٤ (فانواتو)، والبلدان التي خرجت (بوتسوانا والرأس الأخضر)، والبلدان التي هي شريكة في التنمية (بلجيكا، وتركيا).

٢- وكانت أهداف الحدث الخاص كما يلي: (أ) تبادل الآراء في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق هدف برنامج العمل لتمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج^(١) من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠^(٢)؛ (ب) تقييم التقدم الذي تحقّق حتى الآن فيما يتعلق بمدى استيفاء البلدان المختارة التي يمكن خروجها من الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ معايير الخروج؛ (ج) تقديم توجيه سياسي بشأن الإطار المفاهيمي لاستراتيجية أولية للخروج، تسمح بانتقال سلس للعمل على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وأتاحت المداولات بشأن قضايا عدة ذات أهمية حاسمة لتنمية أقل البلدان نمواً التعمق في بحث مسائل سياساتية رئيسية: ما هي المعوقات الرئيسية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً؟ ما المكونات الأساسية التي ينبغي توافرها في استراتيجية الانتقال للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً انتقالاً سلساً؟ ما المدة التي تعتبر معقولة لتحقيق الانتقال السلس؟ ما الدور الذي ينبغي أن يؤديه شركاء التنمية، بما في ذلك دورهم في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟

٣- وكانت المناقشات التي جرت أثناء الحدث شاملة وبناءة وألقت الضوء على التحديات والفرص والاحتمالات المرتبطة بخروج أقل البلدان نمواً. وتمثل التحديات في أن النمو في تلك البلدان لا يقتصر على تغيير أو تحول هيكلية، أو بقيمة مضافة، أو بتوفير فرص عمل. فقد ظل معظمها يعتمد على السلع الأساسية الأولية في التصدير والتوظيف. وعليه، فقد ظلت متخلفة عن ركب بلدان نامية أخرى، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتكمن المشكلة في تحديد أكبر عدد يمكن خروجه من فئة أقل البلدان نمواً نظراً إلى التحديات الهائلة التي تواجهها هذه البلدان، وبخاصة تفاوت أداء نموها وضعفه وعدم استدامته. وينبغي عدم النظر إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على أنه غاية في حد ذاته، وإنما رحلة طويلة في طريق التحول والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المطردة والمرونة والمستندة إلى قاعدة عريضة.

٤- ودعا المشاركون الأونكتاد إلى تكثيف ما يقدمه من دعم جدير بالتقدير إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق هدف الخروج من الفئة، بما في ذلك وضع استراتيجية انتقال

(١) يقوم الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً على الاستعراض والتقييم المنهجين للتقدم الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نمواً استناداً إلى ثلاثة معايير هي: متوسط دخل الفرد، ومؤشران مركبان (مؤشر الأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي).

(٢) اتفق المجتمع الدولي، في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، في أيار/مايو ٢٠١١، على هدف تمكين نصف عدد البلدان الحالي، البالغ ٤٨ بلداً التي صنفتها الأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نمواً، من استيفاء معايير الخروج بحلول عام ٢٠٢٠.

سلسلة للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً. وتحقق توافق في الآراء مؤداه أن أقل البلدان نمواً ليست جميعها سواء. فبعضها غير ساحلي؛ وبعضها الآخر دول جزرية صغيرة نامية؛ وثالثة خرجت من نزاعات طويلة الأمد؛ ورابعة، وعددها قليل، استمرت في نزاعاتها المسلحة. فجميع البلدان الأقل نمواً تختلف ظروفها الأصلية وثقافتها وقدراتها المؤسسية وقواعد مواردها. وينبغي أن ترسم وتنفذ سياسات واستراتيجيات لتنميتها تكون خاصة بها ونابعة من داخلها. ويستلزم ذلك، في جملة ما يستلزم، إعادة التوازن بين الدولة والسوق، على أن تؤدي الدولة دوراً فاصلاً في وضع السياسات والاستراتيجيات، إضافة إلى تحديد رؤية طويلة الأجل للتنمية.

٥- وتفاهم المشاركون على أن أقل البلدان نمواً، رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها، أحرزت، في السنوات الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في تحسين بيئتها السياسية وأدائها الاقتصادي، لا سيما قبل الأزمتهن الاقتصادية والمالية العالميتين الأخيرتين. فأثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ التي سبقت اندلاع الأزمة، سجل متوسط نمو الناتج المحلي في أقل البلدان نمواً، مجتمعة، ٧,١ في المائة، وهي نسبة تزيد قليلاً على هدف ٧ في المائة المنشود في برنامج عمل بروكسل المتفق عليه سابقاً. وحتى مع الانتعاش العالمي الهش في عام ٢٠١٠، ارتفع معدل النمو في أقل البلدان نمواً ككل إلى ٥,٧ في المائة، مقابل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومع أن ذلك المعدل، الذي تجاوز ٥ في المائة بعد الأزمة، كان دون معدل النمو السنوي الذي بلغ ٧,١ في المائة على مدى فترة الانتعاش، فقد كان إنجازاً ملحوظاً. أما عن التجارة الدولية، فسجلت أقل البلدان نمواً أيضاً نمواً هائلاً. فقد ازدادت القيمة الاسمية لصادراتها من البضائع من ٨٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ذروة قدرها ١٧٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، رغم انخفاضها إلى ١٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وأظهرت نوعية نموها ونمطه ضعفها في مواجهة الصدمات الخارجية، السياسية أو البيئية أو الاقتصادية.

٦- وشدد المشاركون على أهمية انتهاج نهج يركز على أربع دعائم كي تحقق أقل البلدان نمواً تقدماً في طريق الخروج من القائمة ومقاومة الصدمات وهذه الدعائم هي: (أ) بناء القدرات الإنتاجية، بما فيها التنويع الاقتصادي، وتحقيق القيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل؛ (ب) زيادة آليات الدعم الدولية؛ (ج) التصدي بفاعلية لتحديات تغير المناخ وانخفاض الإنتاجية الزراعية واستمرار انعدام الأمن الغذائي؛ (د) تحسين نوعية السياسات المحلية وتنفيذها. وعُدّت الدعائم الأربع، التي تستلزم تحولاً جذرياً في شراكات التنمية وتغييرات جوهرية في رسم السياسات المحلية وتنفيذها، عوامل أساسية لكي تحقق أقل البلدان طفرة، وتستوفي معايير الخروج من الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يشمل التحول شراكة موسعة تتجاوز المساعدة والنفاذ إلى الأسواق؛ وتعزيز الفرص التجارية لأقل البلدان نمواً؛ ودعم أقوى لحشد الموارد المحلية؛ وقدرة أقل البلدان نمواً على جذب رؤوس الأموال الخاصة وتوظيفها، وبناء القدرات التكنولوجية، والابتكار، والدراية؛ وأهمية أن تضع أقل البلدان نمواً بنفسها خططها أو استراتيجياتها الخاصة للخروج من الفئة.